بقـوة، عن مصـالح اسرائيـل وعن ضرورة الاستمـرار في تقديم الدعم ومصادر القوة اليها. انهم «صهيـونيـون» من تلقـاء أنفسهم. انهم صهيـونيـون لأنهم يؤمنون بأن اسرائيل تحقق مكاسب استراتيجية للولايات المتحدة الاميركية، وبأنها الحارس القوي لهذه المصالح. ومن الخطأ ان نفسّر موقف هؤلاء، أو موقف غالبيتهم، بأنه خوف من اللوبي الصهيوني، أو نفسّره بالاعتبارات محض الانتخابية. ان مثل هذا التفسير يوقعنا، مرة أخرى، في مستنقع التهويل غير الواقعي بقوة اليهود في اميركا.

ينبغي ان نؤكد، دوماً، على حقيقة لا يرقى اليها الشك، هي ان العلاقات الوثيقة والحميمة التي وصلت الى مرحلة التحالف الاستراتيجي والى أعلى درجات التنسيق بين البلدين، لم يصنعها النفوذ الصهيوني ـ اليهودي، بل صنعتها الدوائر الحاكمة والنافذة داخل الولايات المتحدة الاميركية، التي وجـدت في اسرائيـل «كنزاً» استراتيجياً، على حدّ وصف الرئيس رونالد ريغان لها. وقد تنبّه بعض المفكّرين السياسيين العرب الى هذه الحقيقة، ومنهم الكاتب الفلسطيني، كميل منصور، الذي كتب: «... ومع هذا ينبغي التأكيد على ان النفوذ الذي تمارسه اسرائيل مباشرة، أو بواسطة المؤسسات الصهيونية في اميركا، لا يفسّر الصلات الاستراتيجية بين البلدين وطبيعة العلاقة بينهما. فالعلاقات الاستراتيجية بين اميركا صاحبة المصالح الشاملة والشرق أوسطية وبين اسرائيل القوية والغارقة في حرب دائمـة، هي ما تشكّل الرحم الذي ينمو فيه النفوذ الاسرائيلي في واشنطن، وحيث يمكن حل التعارضات. وهذا ما يفسّر، مثلاً، كيف ان رؤساء معادين للسامية يثمّنون الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل، أو كيف ان مسؤولين اميركيين لا ينتقدون اسرائيل الّا بعد استقالتهم من وظائفهم[٤].

بعد هذا العرض المختصر لواقع، وحقيقة، اللوبي الصهيوني، ننتقل الى جانب آخر من البحث، يبدأ بالسؤال: اذا كانت اسرائيل تعتمد، كلية، على الولايات المتحدة الاميركية في بقائها واستمرار وجودها وأمنها، فما الذي يجعلها «تتمرّد»، أحياناً، على الأب؟

لقد أشرنا، قبلاً، الى حدوث بعض التعارضات في مسيرة العلاقات التحالفية الطويلة بين الجانبين. وقد يبدو هذا أمراً طبيعياً في العلاقات بين أي حليفين. انها مسألة خلافات في وجهات النظر حول تقويم الأولويات. فقد وجدت اسرائيل في صفقة السلاح الاميركية مع السعودية، على سبيل المثال، ان الصفقة، من منظور المصالح الاسرائيلية ـ الاميركية، تضرّ بهذه المصالح، في حين وجدت ادارة كارتر، ومن بعدها ادارة ريغان، ان الصفقة، من منظور المصالح الاميركية أولاً، لا تضرّ باسرائيل وتحقق مكاسب جمّة لاميركا. مثل هذه التعارضات كانت تنتهي، في معظم الاحيان، بانتصار وجهة النظر الاميركية؛ وهذا أمر طبيعي.

ولعلّ من المفيد، هنا، ان نشير الى آخر هذه التعارضات كمثال. ففي بداية أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، طلب الرئيس بوش من الكونغرس الاميركي ان يرجىء، لمدة ١٢٠ يوماً، النظر في طلب اسرائيل الحصول على ضمانات قروض مصرفية بقيمة عشرة مليارات دولار، لتمويل واستيعاب هجرة اليهود السوفيات، على مدى خمس سنوات. وسرعان ما اعتبرت الحكومة الاسرائيلية هذا الاجراء معارضاً لمصالحها الخاصة، فعمدت الى تحريك اللوبي الصهيوني. أمّا الادارة الاميركية، فقد اعتبرت هذا الاجراء ضرورياً لعدم تقويض عملية السلام، في الوقت الذي كانت هذه الادارة تسعى حثيثاً الى عقد مؤتمر السلام في أقرب وقت. وقد عبّر الرئيس بوش، بشكل واضح وحازم، عن مصلحة بلاده في هذا التأجيل، قائلاً للصحافيين: «لن نخاطر بتقويض عملية السلام. وأنا أعلم ان تأجيل الامر في مصلحة العـالم». وفي رسـالة واضحـة الى الحكـومـة الاسرائيليـة واللوبي الصهيوني، بعد الضجة التي